مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

# الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية ودوره في تمويل أنشطتها(*)

**الباحث/ سليمان علي حسن علي نعمان الصلوي**
باحث جامعة تعز
sulimanalmansory9@gmail.com

**د/ عبدالرقيب علي قاسم**
أستاذ إدارة الجودة والتخطيط الإستراتيجي
كلية التربية، جامعة تعز
alsamawe6@gmail.com

تم مشـاركة هذا البحث في المؤتمر الاقتصـادي الأول "الوضـع الاقتصـادي وفرص التعافي" كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز خلال الفترة من 15-17 اكتوبر 2024م

*) تاريخ تسليم البحث 25/11/2025 تاريخ قبوله للنشر 10/1/2026
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

# الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية ودوره في تمويل أنشطتها

**الباحث/ سليمان علي حسن علي نعمان الصلوي**
باحث في جامعة تعز

**د/ عبدالرقيب علي قاسم**
أستاذ إدارة الجودة والتخطيط الإستراتيجي
كلية التربية، جامعة تعز

**الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية (ممتلكات الجامعة- البحث العلمي- نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي - برامج الدراسات العليا)، في تمويل أنشطتها الجامعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والارتباطي، كما تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بمتغيري الدراسة، والتي تم تطبيقها على جميع القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة تعز كعينة للدراسة، والبالغ عددهم (198) قائداً تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل، استعيد منها (147) وبنسبة (74.24%) من عينة الدراسة.

وبعد جمع البيانات تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن واقع الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية- جامعة تعز منخفض، وأن تمويل الأنشطة الجامعية في جامعة تعز متوسط ويوجد دور للاستثمار في الجامعات الحكومية اليمنية في تمويل الأنشطة الجامعية ككل، وكما يوجد دور للاستثمار من خلال البحث العلمي ونظامي النفقة والموازي في تمويل الأنشطة الجامعية، في حين لا يوجد دور دال إحصائياً لكل من الاستثمار في ممتلكات الجامعة، والاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي في تمويل الأنشطة الجامعية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الجامعي، الأنشطة الجامعية، تمويل الأنشطة الجامعية.

# Investment in Yemeni Public Universities and Its Role in Funding Their Activities An Applied Study on Taiz University

**Sulaiman Ali Hasan Ali Numan Al-Selwi**

**Dr. Abdulraqeeb Ali Qasem Al-Samawi**
Professor of Quality Management
Strategic Planning, Taiz University

## Abstract

The present study aims at identifying the role of investment in public universities of Yemen (university's properties, scientific research programs, special tuition programs and parallel education schemes, and post-graduate study program) in financing their activities.

To achieve the objectives, the study follows the descriptive approach (survey and correlational). A questionnaire, distributed to a sample including 198 academic and administrative leaders of Taiz University selected by using a comprehensive survey method, was used to collect data relevant to the study variables.

The collected data were analyzed by using statistical programs appropriate to the answers of the study questions and its hypothesis validation.

The main findings of the study are as follows: Generally, the role that investment could really play in funding activities of public universities of Yemen including Taiz University is low. The funding of activities in Taiz University is average. There is a statistically significant role of investment in funding activities of public universities of Yemen in general. Scientific research and post-graduate study programs are found to have significant roles. There is no statistically significant role of investment with regard to university properties and self-finance and irregular study schemes in funding activities of the universities. The study takes a number of recommendations and suggestions.

**Keywords:** University Investment, University Activities, University Activities Funding**.**

**مقدمة الدراسة:**

اهتمت الكثير من دول العالم اليوم بمواكبة التعليم العالي والبحث العلمي، كونه يشـــكل عاملاً مهماً في تطوير أداء المؤسسات الخدمية والإنتاجية في المجتمع بما فيها الجامعات غير أن السياسات التعليمية في العالم العربي ظلت لفترة طويلة تنظر إلى التعليم على أنه خدمة اجتماعية فقط، دون اعتباره مجالاً اســـتثمارياً، الأمر الذي أدى إلى تخريج آلاف الطلبة في تخصصات محدودة الجدوى ولا تتوافق مع احتياجات سوق العمل أو متطلبات الاقتصاد الحديث (الحبيشـــي والعمري، 2009).وعليه فقد اتجهت العديد من الجامعات الأجنبية والعربية إلى تبني نموذج الجامعة الاستثمارية للتغلب على تحدياتها العالمية أو المجتمعية أو الأكاديمية، بالإضافة إلى أن الجامعة الاستثمارية تعد أحد النماذج الحديثة القادرة على ســـد الفجوة بين الجامعة والمجتمع من خلال تنوع مجالات الشـــراكة التي تقدمها الجامعة مع المجتمع في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، لتصبح الجامعة الاستثمارية أحد أهم مصادر التمويل الذي يسهم في تغطية العجز في موازنتها بشكل كبير، (الشربيني، 2009).

حيث أشار باطويح وبامخرمة (2010) إلى أن ظهور الجامعة الاستثمارية في الوسط الأكاديمي الذي بدأت به بعض الجامعات كان الهدف منه البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازناتها، بما يجعلها قادرة على القيام بدورها في المجتمع، بالإضافة إلى قدرتها على تمويل أنشطتها المتعددة والمتنوعة وفقاً لخططها وبرامجها المخططة مسبقاً.

لذا فقد أصبح مفهوم التمويل الذاتي (Self-Financing) يمثل إحدى العمليات التمويلية التي استخدمتها مؤســـســـات التعليم العالي في توفير نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية من خلال اســـتثمار إمكانياتها المختلفة بأفضل صورة ممكنة، فهو عملية تخطيط مقصودة تهدف إلى الحصول على مبالغ مالية من مصادر غير حكومية عندما تعجز الدولة عن الوفاء بالاحتياجات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي ومتضمنة بذلك العديد من الأنشطة المختلفة لزيادة التمويل، (الطاوس، علي، وتقرارت، 2019).

من هنا يمكن القول أن التوجه نحو تبني مفهوم الجامعة الاستثمارية (الجامعة المنتجة) أصبح مطلباً ملحاً تفرضه الظروف الاقتصادية التي تمر بها جميع الدول العربية بما فيها اليمن، لذا فقد أصبح هذا التوجه من أهم التحديات التي تواجهها الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة تعز بشكل خاص حيث أصبح الوضع المالي للجامعات يواجه أزمات متلاحقة تهدد كيانها ومقدرتها على الاســـتمرار في القيام بمهامها في ظل الحرب المســـتمرة، وما آلت إليه الأوضاع من توقف عجلة التنمية في مؤسسات الدولة بشكل عام، والتعليم العالي ومؤسساته المختلفة، حيث كانت تلك الجامعات ومنها جامعة تعز تعتمد بشـــكل أســـاســـي على الدعم الحكومي لتمويل أنشـــطتها، ومع اســـتمرار الحرب لعامها الثامن تدهورت الموارد المالية للجامعات اليمنية الحكومية وتوقف البناء والتشـــييد وتعثرت مشاريعها الإنمائية، وتأثرت أنشطتها المختلفة.

وبناءً على ما سبق ونظراً لندرة الدراسات السابقة على المستوى المحلي والعربي والتي تناولت دور الاستثمار الجامعي في تمويل الأنشطة الجامعية.

لذا فقد جاءت هذه الدراسة للكشف على دور الاستثمار في الجامعات اليمنية في تمويل أنشطتها- دراسة ميدانية على جامعة تعز.

**مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:**

إن أغلب الجامعات في عدد من الدول المتقدمة ابتكرت أساليب ومصادر دخل متعددة تُدعم من ميزانياتها، بحيث لا تصبح قائمة بشكل كامل على الدعم الحكومي (المرشد، 2016).

فقد أشارت دراسة الاغبري (2007) إلى ضعف قدرة الجامعات على التعامل مع مشكلات التمويل ومحدودية الموارد المتاحة، وعدم قدراتها على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية.

كما أكدت دراسة علي (2021) أن المشكلة في واقع الوضع المالي للجامعات اليمنية الحكومية ومنها جامعة تعز الذي سببته الحرب أدى إلى تلاشي الدعم المخصص لها، وقلة الموارد المالية التي تتحصل عليها، وغير ذلك من العوامل التي تحد من قدرة تلك الجامعات على الاستمرار في ممارسة نشاطها وأداء وظائفها، ولا سيما في ظل سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية التي نتجت عن اندلا ع الحرب في العام 2015م واستمرارها للسنة الثامنة على التوالي، وأصبحت مشكلة تدني الموارد المالية للجامعات الحكومية اليمنية أكثر وضوحاً في هذه المرحلة، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في عدم توافر التمويل اللازم لتنفيذ أنشطة الجامعة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع.

كما أوضحت دراسة حاجب (2014) أن التمويل الحكومي ما قبل العام 2015م كان المصدر الرئيس لتمويل جامعة تعز بنسبة وصلت إلى (70%) من إجمالي مبالغ التمويل المتاحة للعام المالي 2014، بينما لا تكاد النسبة الآن تصل إلى (5%) من إجمالي النسبة التي كانت تحصل عليها الجامعة ما قبل عام 2014.

وبناء على خبرة الباحث العملية والأكاديمية بجامعة تعز فقد لاحظ تقلص وتلاشي الدعم المالي الحكومي للجامعات الحكومية اليمنية وجامعة تعز خاصة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في معاناة الجامعات اليمنية الحكومية وخصوصاً جامعة تعز من العجز المالي وانقطاع الموازنات، وغياب استراتيجية تمويلية تدعم التمويل الذاتي بينما يتمثل الجانب الأخر من المشكلة في عدم استثمار واستغلال ممتلكات وإمكانيات الجامعات الاستثمار الأمثل لتحقيق عوائد مالية كافية تساعد الجامعة على مواجهة نفقاتها المتزايدة، لذا وجد الباحث نفسه في زاوية الاهتمام بهذا الموضوع لدراسة هذه المشكلة ومحاولة الاسهام في وضع الحلول والمقترحات اللازمة لها في ضوء ما ستسفر عنه النتائج والتوصيات.

وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

- ما دور الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل أنشطتها- جامعة تعز؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما واقع الاستثمار الجامعي في جامعة تعز؟

2- ما واقع تمويل لأنشطة في جامعة تعز؟

3- ما دور الاستثمار في ممتلكات جامعة تعز في تمويل انشطتها؟

4- ما دور الاستثمار في البحث العلمي في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز؟

5- ما دور الاستثمار في برنامجي التعليم الموازي والنفقة الخاصة في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز؟

6- ما دور الاستثمار في برامج الدراسات العليا في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز؟

**أهمية الدراسة:**

**الأهمية النظرية:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أهمية تحول الجامعات اليمنية الحكومية إلى مؤسسات استثمارية غير ربحية التي أثبتت فاعليتها وكفاءتها في سد انخفاض الميزانيات المرصودة لمؤسسات التعليم العالي في دول العالم، ويتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في نشر فكرة الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية من خلال: (ممتلكاتها- البحث العلمي- نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي- برامج الدراسات العليا).

**الأهمية التطبيقية:**

تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية في النقاط الآتية:

1- كشفت الدراسة الحالية من خلال الدراسة الميدانية المرتكزة على البيانات من مصادرها الأولية، على الواقع الفعلي- من وجهة نظر العينة – لواقع الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل أنشطتها الجامعية (جامعة تعز)، ما يعطي لصناع القرار صورة واضحة عن هذا الواقع.

2- ستساهم هذه الدراسة من خلال نتائجها في مساعدة صناع القرار في الجامعات الحكومية، وتحديداً جامعة تعز، من وضع الخطط والبرامج وتحديث التشريعات والإجراءات التي يمكن من خلالها سد الفجوة وجوانب القصور التي من المتوقع أن تظهرها نتائج الدراسة ومعالجتها.

3- الدراسة الحالية ومن خلال توصياتها قدمت لصناع القرار في الجامعات اليمنية الحكومية بشكل عام، وجامعة تعز بشكل خاص، عدد من الإجراءات والآليات والأنشطة التي يمكن من خلالها تنويع مصادر الدخل لتمويل أنشطتها الجامعية في ظل قصور الدعم الحكومي وانقطاع موازناته بسبب الأوضاع الراهنة والحرب.

4- تفتح الدراسة من خلال مقترحاتها آفاقاً بحثية مستقبلية للباحثين في المستقبل من خلال تقديم عدد من المقترحات والمتغيرات الجديدة التي لم يتم دراستها في مجال الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية، وجامعة تعز، لتمويل أنشطتها الجامعية في ظل توقف الدعم الحكومي.

5- تقدم هذه الدراسة لصناع القرار في الجامعات اليمنية الحكومية بشكل عام وجامعة تعز بشكل خاص بعض التفسيرات النظرية لأسباب انخفاض مستوى الاستثمار في: (ممتلكات الجامعة – البحث العلمي- نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي- برامج الدراسات العليا)، لتنويع مصادرها الذاتية للحصول على عائدات مجزية لتغطية مصروفات أنشطتها.

6- تكتســـب الدراســـة أهمية كبيرة لتطرقها للجامعات اليمنية الحكومية ومنها جامعة تعز التي تعمل على تخريج الكوادر المؤهلة القادرة على تحريك عجلة التنمية والنهوض بالبلد، كما أنها تمثل إضافة علمية ونوعية للمكتبات اليمنية في مجال الاستثمار في الجامعات اليمنية لتمويل أنشطتها بالشراكة مع القطاعين العام والخاص.

**أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيس الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه، في:

-التعرف إلى دور الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل أنشطتها- جامعة تعز.

ويتفرع من هذا الهدف، الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف إلى واقع الاستثمار في جامعة تعز.

2- التعرف إلى واقع تمويل الأنشطة الجامعية في جامعة تعز.

3- التعرف إلى دور الاستثمار في ممتلكات جامعة تعز لتمويل أنشطتها الجامعية.

4- التعرف إلى دور الاستثمار من خلال البحث العلمي في تمويل الأنشطة بجامعة تعز.

5- التعرف إلى دور الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي في تمويل الأنشطة بجامعة تعز.

6- التعرف إلى دور الاستثمار في برامج الدراسات العليا في تمويل الأنشطة بجامعة تعز.

**الأنموذج المعرفي للدراسة:**

يتكون الأنموذج المعرفي للدراسة من متغيرين:

- المتغير المســتقل: ويتمثل في الاســتثمار في الجامعات اليمنية الحكومية ويتضــمن أربعة مجالات، هي: (ممتلكات الجامعة – البحث العلمي – نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي – برامج الدراسات العليا) استنادا إلى دراسة السريحي، (2019)، دراسة خشافة، (2021)، دراسة محمد، (2021).

- والمتغير التابع: ويتمثل في تمويل الأنشــطة الجامعية، اســتنادا إلى دراســة الســريحي، (2019)، دراســة صــالح، (2017)، دراسة علي، (2021)، كما هو موضح في الشكل (1).

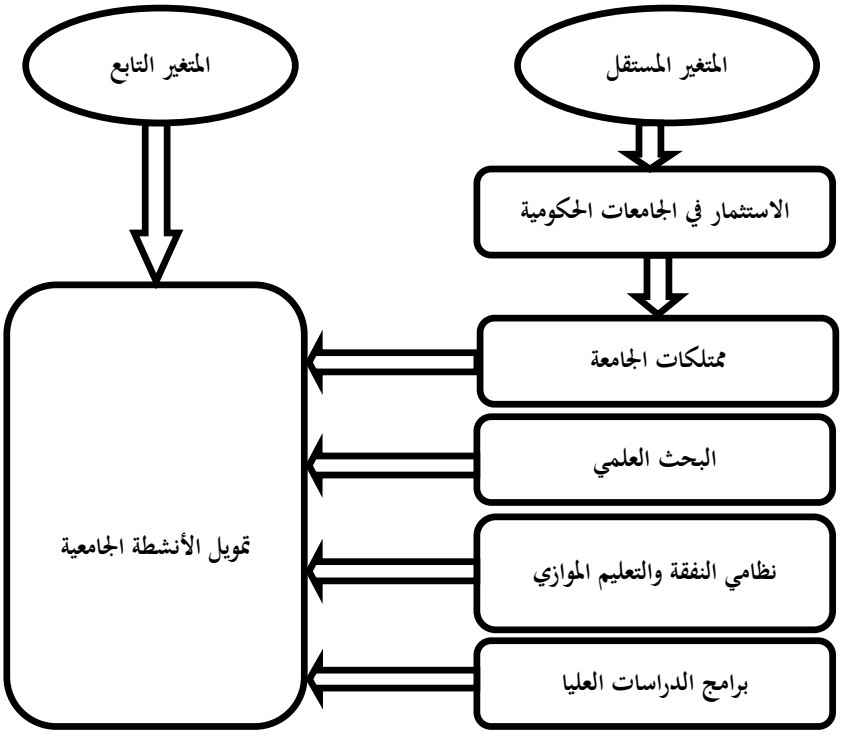


**شكل (1) الأنموذج المعرفي للدراسة.**

**المصدر: الباحث استنادا على الدراسات السابقة.**

## فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور دال إحصائياً للاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل الأنشطة الجامعية – جامعة تعز.

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا يوجد دور دال إحصائياً للاستثمار في ممتلكات جامعة تعز لتمويل أنشطتها.

2- لا يوجد دور دال إحصائياً للاستثمار من خلال البحث العلمي لتمويل الأنشطة بجامعة تعز.

3- لا يوجد دور دال إحصائياً للاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي لتمويل الأنشطة بجامعة تعز.

4- لا يوجد دور دال إحصائياً للاستثمار في برامج الدراسات العليا لتمويل الأنشطة بجامعة تعز.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية في التعرف إلى دور الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية من خلال (ممتلكات الجامعة – البحث العلمي – نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي – برامج الدراسات العليا) في تمويل الأنشطة – جامعة تعز.

**الحدود البشرية:** اجريت الدراسة على القيادات الأكاديمية والإدارية في جامعة تعز من هم بوظيفة (نائب رئيس جامعة – عميد كلية/مركز – نائب عميد – مدير عام – مدير إدارة).

**الحدود المكانية:** جامعة تعز.

**الحدود الزمنية:** تم التطبيق الميداني للدراسة في العام الجامعي 2022-2023م.

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بنوعيه:

- المسحي: لتشخيص واقع الاستثمار الجامعي وتمويل الأنشطة في جامعة تعز.
- الارتباطي: للكشف عن العلاقة بين الاستثمار الجامعي وتمويل الأنشطة.

وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، مع تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من الفرضيات، وكذلك تشخيص واقع تمويل الأنشطة الجامعية في الجامعة، بينما تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي لمعرفة دور الاستثمار في جامعة تعز في تمويل أنشطتها الجامعية.

**الدراسات السابقة:**

استعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة منها:

دراسة محمد (2021) التي هدفت إلى التعرف إلى أهمية البحث العلمي وتوجهه بواسطة الحاضنة البحثية كونه يمثل البعد النوعي في رسالة أي جامعة بالعالم لحل مشكلة العصر الذي نعيشه، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واداة الاستبانة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بخمس جامعات حكومية هي: (جامعة صنعاء – جامعة عدن – جامعة ذمار – جامعة إب – جامعة حضرموت) للعام 2020-2021م، وتمثلت عينة الدراسة بـــ(530) فرداً تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها أن الحاضنة البحثية في الجامعات اليمنية الحكومية تتوافر بدرجة منخفضة. أن الجامعات اليمنية ليس لديها خطة استراتيجية تعمل من خلالها على احتضان المشاريع البحثية، وربطها بالقطاعات الإنتاجية المختلفة وتقديم المشورة العلمية، ودراسة الجدوى للمشروعات الجامعية أو لأصحاب الأعمال أو الإسهام في تحسين الوضع الاجتماعي من خلال المشاريع المتخصصة، وهذا يدل على أن الجامعات اليمنية تعمل خارج إطارها المجتمعي الداخلي والخارجي.

دراسة خشافة (2021م) والتي سعت إلى التعرف إلى تصميم أنموذج مقترح لكلية تربية منتجة بالجمهورية في ضوء التجارب المعاصرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه (المسحي- التطويري)، واداة الاستبانة لجمع

البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع القيادات الأكاديمية والإدارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات اليمنية، وتمثلت عينة الدراسة بـ(36) فرداً الخبراء، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من ابرزها ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة استجابة الخبراء المشاركين لمجالات الجدوى والفرص والمبررات لإنشاء كلية التربية المنتجة في الجمهورية، بدرجة موافقة مرتفعة بمتوسطها الحسابي بلغ (4.42) وانحراف معياري (0.55) ونسبة موافقة بلغت (88%). وإن التعليم المنتج يمثل أحد الأساليب الحديثة التي يمكن لكلية التربية المنتجة أن تنوع مصادر تمويل ذاتية، وبما يحقق قيامها بالتخطيط، والتنفيذ، والتقويم، والرقابة، للخطط والبرامج والمشاريع الإنتاجية في مختلف أنشطتها الإدارية، والأكاديمية، والمهنية والمجتمعية.

أما دراسة الزهراني (2021) قامت ببناء تصور مقترح للتغلب على التحديات التي تحول دون تحول الجامعات السعودية الناشئة نحو صيغة الجامعة المنتجة. والتشريعات، والبيئة الخارجية للجامعة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واداة الاستبانة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع القيادات الأكاديمية (عمداء ووكلاء معاهد البحوث والاستشارات للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية)، وتمثلت عينة الدراسة بـ(52) فرداً بالطريقة القصدية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها وجود معوقات، وأبرزها التحديات التي تشكلها البيئة الخارجية للجامعة بدرجة عالية بلغت قيمة متوسطها الحسابي (4.17) والتحديات التي تعترض البحث العلمي بدرجة عالية (3.91)، ثم التحديات التي تعترض خدمة المجتمع بدرجة عالية (3.62). كما أن هناك تحديات تعود إلى الإدارة والتشريعات بدرجة عالية (3.61)، والتحديات التي تعترض العملية التعليمية (3.28) بدرجة متوسطة، وبناء على هذه النتائج تم بناء تصور مقترح اشتمل على فلسفة ومبررات التصور وأهدافه ومرتكزاته ومنطلقاته ومراحل تنفيذه ومتطلبات تطبيقه والصعوبات التي تحد من التطبيق والحلول.

وكشفت دراسة الصلوي (2021م) عن الأسس والمبادئ للتحول إلى الجامعة المنتجة ومتطلباتها، ودراسة العديد من التجارب للدول المتقدمة التي يمكن الاستفادة منها كما يسهم التصور في إيجاد وتنويع مصادر التمويل لدى جامعة البيضاء، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والاستدلالي (تحليل المضمون)، والمسح المكتبي والتقارير والكتب والدراسات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها إن المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الجامعة لتسيير العملية التعليمية ينحصر في النفقات التشغيلية القائمة على الرسوم الدراسية المحدودة التي تتحصلها من الطلبة، إلى جانب جزء ضئيل من الدعم الحكومي وهو مورد غير مستقر لعدم وجود موازنات للدولة معلنة ومحددة في الوقت الراهن، وإن أهم أسباب العجز المالي للجامعة احتجاز وزارة المالية لبعض مواردها الذاتية، وعدم وجود تبرعات أو هبات خارجية، أو مساهمات من القطاع الخاص وعدم وجود بدائل مالية أخرى كالاستثمارات والعوائد المالية الذاتية للجامعة، وغياب الدعم من السلطة المحلية.

ووضعت دراسة مخيبر (2021م) رؤية مستقبلية وبناء أنموذج للجامعة المنتجة باستخدام أسلوب دلفاي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والاستشرافي، واداة الاستبانة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة خبراء من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة من كافة الاختصاصات بكلية التربية جامعة بغداد، وتمثلت عينة الدراسة

بـ(30) خبيرا تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من ابرزها إن معظم الجامعات العراقية لا تتوافر لديها الموارد الكافية، من ثم فإن تبني مفهوم الجامعة المنتجة يمثل أسلوباً مناسباً لواقع التمويل في تلك الجامعات. وإن هناك حاجة كبيرة إلى تدعيم مصادر تمويل التعليم الجامعي بموارد إنتاجية تحصل منها الجامعة على نفقات في ظل تناقص الموارد المالية التقليدية.

وشخصت دراسة علي (2021م) الوضع المالي للجامعات اليمنية الحكومية في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية، والتعرف إلى العوامل التي شكلت الوضع المالي في جامعة تعز كحالة دراسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واداة الاستبانة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع القيادات الأكاديمية والإدارية في الدوائر المالية في مختلف وحدات جامعة تعز، وتمثلت عينة الدراسة بـ(93) فردا تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها: أسهمت المتغيرات الاقتصادية (التضخم وتدهور العملة الوطنية والبطالة) في نشوء أزمات مالية انعكست أثارها سلباً في موازنة الجامعات ومنها جامعة تعز. وهناك عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تشكيل الوضع المالي المختل للجامعات اليمنية الحكومية ومنها جامعة تعز، نتيجة تلاشي الدعم المالي الحكومي للجامعات.

واستقصت دراسة الغامدي(2020م) قياس درجة أهميته ومبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، مع الكشف عن وجود علاقة ارتباطية بين تلك المبررات والآليات من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واداة الاستبانة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة بالقادة الإداريين والأكاديميين في جامعة أم القرى، وتمثلت عينة الدراسة بـ(294) فرداً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها إن نتائج مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والفقرات التابعة لها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى قد جاءت ضمن مستوى(مرتفع) وباتجاه (إيجابي). وجاءت نتائج آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى (متوسط) وباتجاه (سلبي). ولا توجد علاقة ارتباطية بين المبررات والآليات والأبعاد التابعة لها.

كما استقصت دراسة حامد و عبدالله (2020م) توضيح فكرة التعليم المنتج في ظل اقتصاد المعرفة المتمثل في الجامعة المنتجة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة تطبيقية إنتاجية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها تحول العالم نحو الاقتصاد المعرفي الذي يدور حول إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في تسيير عجلة الحياة، والتعليم المنتج الذي يعمل على ترقية مهارات الدارسين وتنمية قدراتهم على الابداع والابتكار، ومن ثم الإنتاج الذي يدفع المجتمعات نحو التقدم والازدهار، وتبنت جامعة إفريقيا العالمية فكرة الجامعة المنتجة واهتمت بالتعليم المنتج وعملت على نشره نظريا وتطبيقياً عمليا من خلال البرامج والمناهج الأكاديمية في بعض الكليات، وإن كلية تقانة للإنتاج والتصنيع الزراعي هي الكلية الرئيسية في تطبيق التعليم المنتج، ومن أهم المشاريع الإنتاجية مزرعة جامعة أفريقيا التي تشتمل على المحاصيل البستانية والحقلية وتصنيع المنتجات الغابية والحيوانية، وقد انعكس

هذا الإنتاج على أنشطة الجامعة وما تقدمه من خدمات، وقبل ذلك ما تشهده البيئة الجامعية من تطور مستمر في جميع الجوانب.

وحددت دراسة الهرباوي (2020م) مفهوم الجامعة المنتجة، وعرض نماذج ومجالات عملها، ومعرفة مبررات التحول للجامعة المنتجة، بالإضافة إلى وضع تصور مقترح للتحول نحو الجامعة المنتجة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي النظري الوثائقي، واداة تحليل المضمون للدراسات والبحوث، وتمثلت عينة الدراسة بعض الدراسات والبحوث في مجال الجامعة المنتجة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من ابرزها إن الجامعة المنتجة تسهم في الحد من البطالة، وتوفير الكوادر الوطنية الماهرة المدربة، وتحقيق متطلبات التنمية المستمرة والمستدامة للاقتصاد، ويوجد في عالمنا العربي مصادر قوة تمكن الجامعات من التحول نحو نموذج الجامعة المنتجة مثل: الدساتير والقوانين والقرارات السياسية والضغوط الدولية التي تدفع للتحول نحو الجامعة المنتجة.

ويتضح من خلال تناول الدراسات السابقة اهمية موضوع الدراسة وقد افاد منها الباحث في تحديد المشكلة وفي كتابة الاطار النظري وادوات الدراسة وفي مناقشة النتائج.

**مصطلحات الدراسة:** ورد في هذه الدراسة مصطلحات يمكن تعريفها كما يلي:

الجامعة الاستثمارية عرفها باطويح وبامخرمة (206: 2012) بأنها: الجامعة التي تبحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازنتها، بتوسيع وتعميق دورها في المجتمع، وقيامها بالعديد من الانشطة التي تحقق لها عائداً مادياً إلى جانب اعطاء إدارة الجامعة مرونة التصرف في إيراداتها وفقاً لخططها وبرامجها.

التعريف الإجرائي: يقصد بالجامعة الاستثمارية في السياق اليمني – ومنها جامعة تعز – قدرتها على تنويع مصادر التمويل من خلال استثمار ممتلكاتها، وتفعيل البحث العلمي، وتطبيق نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي، إضافة إلى برامج الدراسات العليا، بما يحقق لها موارد مالية تساعدها على أداء رسالتها في ظل توقف الدعم الحكومي بسبب الحرب.

تمويل التعليم العالي: عرّف المومني (2011: 11) بأنه: "مجموعة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو من بعض المصادر الأخرى مثل الهبات والتبرعات أو الرسوم الطلابية، أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي في فترة زمنية محددة."

ويقصد بتمويل الأنشطة الجامعية إجرائيا: قدرة جامعة تعز على تنويع مصادر تمويلها ذاتياً بما يعزز موازنتها من خلال الأنشطة الإنتاجية المختلفة لها، بهدف تحقيق وظائفها: (التعليم – البحث العلمي – خدمة المجتمع).

**الاستثمار في ممتلكات الجامعة:**

الاستثمار في ممتلكات الجامعة يكمن في استغلال موقع الجامعة والبنية التحتية وما تمتلكه من مباني وقاعات ومعامل وعيادات وأراضي ومساحات تعود على الجامعة بموارد مالية مقابل تقديم خدمات للأفراد والمجتمع.

**الاستثمار من خلال البحث العلمي:**

يتمثل في الاستثمار في المشاريع الإبداعية والابتكارية التي ينتجها الطلبة، وتوجيه البحوث والدراسات إلى حل مشكلات المجتمع، وعمل دراسات الجدوى للمشاريع المقدمة من المؤسسات والأفراد، وتفعيل مراكز الأبحاث وإشراكها مع مؤسسات المجتمع الصناعية مقابل موارد مالية تعود بالنفع على الجامعة.

**الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم والموازي:**

التعليم الذي يستهدف الطلبة غير المقبولين في النظام العام ويشمل كذلك الموفدين، مقابل رسوم دراسية سنوية، تعود لصالح الكليات والجامعة.

**الاستثمار في برامج الدراسات العليا:**

فتح برامج دراسات عليا تلبي احتياجات الأفراد بالتأهيل العلمي مما يعود بالنفع على المؤسسات والمجتمع مقابل عوائد مالية تستفيد من خلالها الجامعة.

**الخلفية النظرية للدراسة:**

**الجامعة الاستثمارية (Investment university):**

**مبررات الأخذ بنموذج الجامعة الاستثمارية:**

شهد العالم تغييرات كبيرة وسريعة أدت إلى زيادة هائلة في حجم المعلومات وتسارع الإنتاج المعرفي والتكنولوجي والتطورات في المجالات كافة مما استوجب على الجامعات إعادة النظر في أدوارها، باعتبارها أداة فعالة في زيادة النمو الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولتجسد دورها الاستثماري في المجتمع الذي يمكنها من تنويع مصادر تمويلها وفي الوقت نفسه يجعلها قادرة على خدمة المجتمع، وهناك العديد من المبررات التي جعلت الجامعات تتجه إلى الأخذ بنموذج الجامعة الاستثمارية ذكرها (البغدادي، 1998) على النحو الآتي:

- الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب.
- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي.
- تزايد الإنفاق على التعليم الجامعي.
- ارتفاع تكلفة التقنية الحديثة.

**أسس الجامعة الاستثمارية:**

يمكن تحديد الأسس التي تقوم عليها فلسفة الجامعة الاستثمارية على النحو التالي:

- إعداد الطلاب بصورة متكاملة عقليا وخلقيا واجتماعيا وتنمية مهاراتهم على النقد الموضوعي والنقد الذاتي والتعاون مع الأخرين، وتحمل المسؤولية والأبداع والابتكار واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات وأن يكونوا قادرين على تطبيق ما تعلموه من معلومات ومعارف فيما يواجههم من مواقف ومشكلات. (السيد، 2015: 241)

- الربط والتكامل بين وظائف الجامعة الثلاث: (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة كل منها يتأثر بالآخر سلبا وإيجاباً. (السريحي، 2009: 26)
- الارتباط الوثيق بالمجتمع من خلال إعداد أفراد مؤهلين يمتلكون المواصفات التي يحتاج إليها المجتمع، كما يمتلكون القدرة على الخدمات التي يحتاجها المجتمع وتسهم في معالجة مشكلاته. (بليغ، 1999: 4)
- التنوع في مصادر التمويل، من خلال المشروعات الاستثمارية، الأنشطة، الخدمات، والبحوث التطبيقية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع، وكذلك الرسوم التي يدفعها الطلاب غير اليمنيين، وما تحصل عليه الجامعة من معونات ومنح من بعض المؤسسات والأفراد، وبذلك تتحقق الاستقلالية للجامعات.
- ربط الجامعات بالمجتمع من خلال إسهام الجامعة في حل مشكلات المجتمع، بقطاعيه العام والخاص، ونشر ثقافة التكامل بين الجامعة كمؤسسة تعليمية وبين مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية، ويتطلب ذلك سن القوانين التي تلزم المؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة في الانفتاح على الجامعات وطلب الاستشارات والدراسات والتدريب والتطوير لأغراض تحسين الأداء.
- ربط التعليم بالإنتاج فالطالب في الجامعة المنتجة يتم إعداده بطريقة متوازنة تجمع بين النظرية والتطبيق، وبين التعليم والإنتاج ورفع مستوى إنتاجية الطالب من خلال ممارسته للعمل والإنتاج في المؤسسات الإنتاجية في أثناء الدراسة، وذلك بهدف تحقيق التعليم المنتج وتنميه مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلاب. (الكعبي، 2018)

**أهداف الجامعة الاستثمارية:**

تسعى الجامعة الاستثمارية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تمكنها من تحقيق الشراكة الفاعلة مع المجتمع، وقد تعددت الأهداف الجامعية الاستثمارية بتعدد وجهات نظر الباحثين، حيث ذكر صانغ ومتولي (2005: 28) أن أهداف الجامعة الاستثمارية تتمثل بما يأتي:

- رفع كفاءةً وتحسين فرص العمل أمام الخريجين، وتوجيه أهداف التعليم نحو تلبية متطلبات واحتياجات المجتمع وسوق العمل من خلال ربط خريجي الجامعات باحتياجات المؤسسات الصناعية والإنتاجية.
- توفير مصادر تمويلية ذاتية للجامعات لتعزيز ميزانيتها ولتحقيق استقلاليتها، من خلال تفعيل الدور الإنتاجي واستثمار الموارد البشرية والمادية بالجامعات.
- تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج لإزالة الثنائية بين النظرية والتطبيق، والفكر، والممارسة، والجامعة والمجتمع.

وأضاف باطويح وبامخرمة (2008: 50) هدفاً آخر للجامعة الاستثمارية يرتبط بالبحث العلمي، أشار فيه إلى أن الهدف من الجامعة الاستثمارية هو:

- توجيه نشاطات البحث العلمي لخدمة قضايا التنمية، وتسخير التعليم الجامعي من أجل تخريج كوادر لها القدرة على الإسهام في تطوير المجتمع، والاستفادة من التنظيمات الإدارية والمالية والعلمية بالجامعة بهدف الاستثمار الأفضل للموارد المتاحة المالية والبشرية.

كما أضافت السيد (2015: 242) هدفين للجامعة الاستثمارية هما:

- تحويل الجامعة إلى بيوت خبرة عالمية، وتحقيق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج، بما يحقق دعائم الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاع الإنتاج، والخدمات، والأعمال، والعمل على تفعيلها للقضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق، والفكر والعمل، وصولا إلى تحقيق التعليم المنتج وإعداد الكوادر البشرية القادرة على الإبداع والابتكار.

وذكر الهرباوي (2020: 121) هدفين يؤكدان ما ذكره باطويح وبامخرمة (2008) من ربط لأهداف الجامعة الاستثمارية بأنشطة البحث العلمي وتوجهها لخدمة المجتمع، حيث أضاف هدفين للجامعة الاستثمارية في هذا السياق هما:

- القيام بتسويق الأنشطة الإنتاجية والابتكارات والبحوث العلمية، لتطبيقها في الواقع وبذلك يتمكن المجتمع من إيجاد المنتج المحلي بدل المنتج الأجنبي.
- تقديم البحوث والدراسات العملية والقابلة للتطبيق، وتقديم الاستشارات العلمية التي تسهم في تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين.

وهو ما أكده العتيبي (2022) حين أشار إلى أن من أهم أهداف الجامعة الاستثمارية ما يلي:

- القيام بالعديد من الأبحاث المتنوعة، بغرض تلبية احتياجات المجتمع وتهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل الجامعة والمؤسسات المجتمعية الخدمية والإنتاجية على حد سواء.

مما سبق يتضح أن أهداف الجامعة الاستثمارية جميعها تؤكد ربط الجامعة بالمجتمع للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، وتعزيز العلاقة بين الجامعة وقطاعات المجتمع المختلفة الخدمية والإنتاجية.

**مزايا الجامعة الاستثمارية:**

إن التحول نحو تبني نموذج الجامعة الاستثمارية من شأنه أن يحقق عدداً من المزايا لتطوير أدائها وجعلها قادرة على مواكبة كل ما هو جديد، وتتمثل هذه المزايا كما ذكرها الخطيب (2003: 161) بما يلي:

- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها، والمساعدة في تطويعها في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاع: الصناعي، والإنتاجي، والخدمي، من خلال البحوث التطبيقية التي تقدمها الجامعة.
- تقديم البحوث النظرية، إذ يمكن من خلال هذه البحوث تطوير المعارف النظرية وتعميق التخصصات العلمية الدقيقة والارتقاء إلى مراتب علمية متقدمة.

كما أكد صانغ ومتولي (2005: 38) الميزة الرئيسية للجامعة الاستثمارية يتمثل في العمل على تطوير التقنية، وتحويل الجامعة إلى بيوت خبرة عالمية، وتحقيق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج.

أما باطويح وبامخرمة (2008: 45)، فقد ذكرا أن مزايا الجامعة الاستثمارية هي:

- تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي للحد من مخاطر تغييرات مصادر التمويل التقليدية.
- تنمية مهارات وقدرات منسوبي الجامعات من خلال برامجها التدريبية والتأهيلية المستمرة.
- استخدام واستثمار إيرادات وموارد الجامعة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الجامعة والتخفيف على المستفيدين من تكاليف وأعباء التمويل التي قد تتجاوز قدراتهم المالية.
- إتاحة الفرصة لفئات المجتمع للالتحاق والحصول على التعليم الجامعي بواسطة أخذ رسوم دراسية وتغطية تكاليف العملية التعليمية وتكاليف العمليات الإنتاجية.

**متطلبات الجامعة الاستثمارية:**

يجب أن تتوافر في الجامعة الاستثمارية عدد من المتطلبات الأساسية التي ترسخ إنشائها وتطورها، وتحفظ لها ديمومتها واستمرارها، ومن أهم هذه المتطلبات:

**أ- متطلبات تمويل مالي متنوع:**

تعتمد الجامعة الاستثمارية على تنوع مصادر تمويلها، كالأجور التي تتقاضاها نظير ما تقوم به من أبحاث وبرامج تدريب وورش عمل، بالإضافة إلى المصروفات التي تتقاضاها من الطلاب والمعونات والمنح من بعض الأفراد والمؤسسات، والتمويل الذي تخصصه الحكومات سنوياً لتلك الجامعات، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من خلال الاستثمار في منشآتها التعليمية وبناها التحتية، ومراكزها البحثية والخدمية، بما يمكنها من تحقيق التمويل الذاتي من خلال استثمار الخبرات والإمكانيات المادية البشرية مع القطاعين الحكومي والخاص. (الفردان، 2005)

واكد البيلاوي (2000) أن الجامعة الاستثمارية تتطلب للقيام بمهامها تحقيق ما يلي:

- تجديد مصادر الدخل.
- الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع.
- تسويق البحوث وعقد المؤتمرات التدريبية المرتبطة باحتياجات العمل والإنتاج والخدمات.
- الدخول إلى المشاريع الاقتصادية في السوق وفقاً لشروطه الحاكمة في الاقتصاد الحر.
- التنافس مع الجامعات الأخرى المحلية والعالمية.
- إدارة الجامعة على نمط إدارة الأعمال الشركات والمصانع.

**ب- متطلبات البنية التحتية:**

ذكر صبري (2007) أن نجاح الاستثمار في الجامعات يتطلب العمل من خلال التخطيط الاستراتيجي لمعرفة مواطن القوة والضعف في الجامعة، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها، بما يجعلها قادرة على اختيار الاستراتيجية المناسبة لها في تحقيق أهدافها الاستثمارية، بما يضمن لها إعادة توجيه الموارد باتجاه المشروعات التي تحقق أهداف الجامعة، ومراقبة المشروعات من أجل النتائج، ودعم المشروعات الموجهة بالغاية والهدف من الأعمال التي تسعى إلى تقدم الجامعة، إلى جانب الاحتفاظ بالإبداعية في المشروعات والتجارب الرائدة التي تحقق الشراكة الفاعلة بين الجامعة والمجتمع.

أن توافر البنية التحتية الكاملة سوف يسهم بشكل كبير في التوجه المستقبلي لأي جامعة لتكون جامعة استثمارية منتجة تعتمد على مواردها الذاتية في أعداد موازناتها العامة أو على مستوى البرامج والأنشطة، إلا أن توافر متطلب البنية التحتية للجامعة الاستثمارية يفرض على الجامعة ما يأتي:

- استقلالية الجامعة ماليا وإداريا لتتمكن من تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها.
- تحديث اللوائح والأنظمة والقوانين التي تتماشى مع أهداف ومبادئ الجامعة الاستثمارية وتتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- تطوير الشراكة والعلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، بهدف تخريج مخرجات تواكب احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي وإجراء الدراسات والبحوث العلمية المؤسسية وتقديم الاستشارات.
- تشجيع البحث العلمي وتخصيص مبالغ مالية للباحثين المتميزين وتخصيص جائزة سنوية لأفضل بحث علمي منتج للتشجيع على الإبداع والابتكار.

**إجراءات الدراسة الميدانية:**

**مصادر جمع البيانات:**

استخدم الباحث مصدرين أساسين للبيانات والمعلومات، هما:

- المصادر الأولية: وهي البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة الأكاديميين والإداريين في جامعة تعز، باستخدام أداة الاستبانة والتي وزعت عليهم، وتمت إجابتهم عنها.
- المصادر الثانوية: وتشمل المراجع من الكتب، الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة والأبحاث المنشورة وغير المنشورة، وكذلك المجلات العلمية والمواقع العلمية، واصدارات الجامعة من تقارير سنوية وغيرها وكذلك القوانين واللوائح الخاصة بالجامعة.

**مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية والإدارية في جامعة تعز، من هم بوظيفة: (نائب رئيس جامعة، عميد كلية/مدير مركز، نائب عميد، مدير عام، نائب مدير عام، مدير إدارة)، ويبلغ عددهم (198) فرداً، بحسب إحصائية الإدارة العامة للشؤون الأكاديمية، والإدارة العامة لشؤون الموظفين في جامعة تعز في مركزها الرئيس في المدينة للعام 2022م.

**عينة الدراسة:**

تم اختيار عينة للدراسة الحالية بطريقة الحصر الشامل، حيث قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم (198) فرداً، استجاب منهم (147) فرداً بنسبة (74.24%)، كما يوضح الجدول (1).

*جدول (1)*

*عدد الاستبانة الموزعة والمستردة وغير المستردة.*

| الصفة | عدد الاستبانة الموزعة | عدد المستردة | عدد غير المستردة | نسبة الاستجابة% |
|---|---|---|---|---|
| نائب رئيس جامعة | 2 | 2 | 0 | %100 |
| عميد كلية ومركز | 15 | 10 | 5 | %66.66 |
| نائب عميد كلية | 27 | 15 | 12 | %55.55 |
| مدير عام | 44 | 33 | 11 | %75 |
| نائب مدير عام | 7 | 4 | 3 | %57.14 |
| مدير أدارة | 103 | 83 | 20 | %79.8 |
| الكلي | 198 | 147 | 51 | %74.24 |

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

أن اجمالي عدد الاستبانة الموزعة (198) وتم استرجاع (147) منها، بنسبة (74.24%) وجميعها صالحة، وأن عدد الاستبانات التي لم تسترد بلغت (51) استبانة، وبشكل عام تعد نسبة المستجيبين جيدة لإجراء التحليل الإحصائي، وكان أفراد العينة المستجيبة ممن يشغلون وظيفة نائب رئيس جامعة والبالغ عددهم (2) فردين، وهي أعلى استجابة حيث استجاب منهم (2) فردين بنسبة (100%)، في حين جاء من يشغلون وظيفة مدير إدارة بعدد (103) من الأفراد، استجاب منهم (83) فرداً بنسبة (79.8%)، تلاهم من يشغلون وظيفة مدير عام بعدد (44) فرداً، استجاب منهم (33) فرداً وبنسبة (75%)، في حين جاء من يشغلون وظيفة عميد كلية ومركز بعدد (15) فرداً، استجاب منهم (10) أفراد وبنسبة (66.66%)، في حين جاء من يشغلون وظيفة نائب مدير عام بعدد (7)، أفراد استجاب منهم (4) أفراد وبنسبة (57.14%)، وأخيراً من يشغلون وظيفة نائب عميد كلية بعدد (27) فرداً، استجاب منهم (15) فرداً وبنسبة (55.55%).

**أداة الدراسة:**

استخدم الباحث الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وتم بناؤها بالاستناد إلى المراجع والدراسات السابقة. تكونت الأداة من قسمين:

1- البيانات الشخصية والتنظيمية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

2- مجالات الدراسة (60 فقرة موزعة على محورين).

*جدول (2)*

*مصادر تحديد متغيرات الدراسة ومجالاتها.*

| متغيرات الدراسة | الابعاد | المراجع |
|---|---|---|
| المتغير المستقل | ممتلكات الجامعة | السريحي (2019) – خشافة (2021) – صالح (2017) |
| | البحث العلمي | السريحي (2019) |
| | النفقة الخاصة والتعليم الموازي | السريحي (2019) |
| | برامج الدراسات العليا | السريحي (2019) – محمد(2021) |
| المتغير التابع | تمويل الأنشطة الجامعية | السريحي (2019) – أبراهيم (2017)، (علي، 2021) |

حيث إن الأداة تكونت بصورتها الأولية من قسمين، هما:

القسم الأول: يمثل البيانات الشخصية والتنظيمية للمستجيب: (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يمثل مجالات الدراسة وتتكون من (60) فقرة موزعة على محورين:

**– المحور الأول (المتغير المستقل):**

الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية، ويتكون من (49) فقرة موزعة على (4) مجالات وهي:

– المجال الأول: الاستثمار في برامج الدراسات العليا ويتكون من (9) فقرات.

–المجال الثاني: الاستثمار في ممتلكات الجامعة ويتكون من (20) فقرة.

–المجال الثالث: الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي ويتكون من (10) فقرات.

–المجال الرابع: الاستثمار من خلال البحث العلمي ويتكون من (10) فقرات.

**–المحور الثاني (المتغير التابع):**

تمويل الأنشطة الجامعية ويتكون من (11) فقرة.

قام الباحث بالرجوع إلى الدراسات النظرية ذات الصلة، وشملت الاستبانة عدداً من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عليها من قبل المستجيبين، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية، وقد مرت عملية أعداد الاستبانة بالخطوات التالية:

وقد تم وضع خمسة بدائل للاستجابة على جميع فقرات الأداة قبل المستجيبين هي: (عال جداً – عال– متوسط – منخفض– منعدم) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وتم تحديد رقم يمثل رمز للاستجابة على كل بديل وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (3)

*درجة مقياس ليكرت الخماسي.*

| الاستجابة | منعدم | منخفض | متوسط | عال | عال جداً |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

تم تحديد الدرجة (1) للاستجابة (منعدم) وبذلك يكون الوزن النسبي لها 20% والدرجة (5) للاستجابة (عال جداً) وبذلك يكون الوزن النسبي 100%.

**صدق أداة الدراسة:**

ويعني ذلك التأكد أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال التالي:

**– صدق المحكمين (الصدق الظاهري):**

عرض الباحث الاستبانة على عدد من المحكمين تألف من (18) خبيراً ومحكماً متخصصين كما هو موضح في الملحق (2)، حيث طلب منهم الباحث إبداء آرائهم حول فقرات الاستبانة من حيث:

- مدى انتماء الفقرات إلى المجال الذي تندرج في سياقه.
- مدى صلاحية الفقرة، ووضوحها، وسلامة صياغتها.
- التعديل أو الحذف، أو الإضافة.

وبعد جمع الاستبانات الموزعة على الخبراء المحكمين، والاطلاع على آرائهم ومقترحاتهم حول الأداة، حيث تم تحديد نسبة الاتفاق (80%) من آراء الخبراء كمعيار لبقاء الفقرة في الأداء أو حذفها، وذلك من خلال استخدام معادلة فيشر، وهي:

نسبة الاتفاق = عدد المحكمين الموافقين على الفقرة / العدد الكلي للمحكمين * 100

وعلى ضوء هذا المؤشر تم إبقاء الفقرات التي حصلت على نسبة أعلى أو تساوي 80% وحذف ما دون ذلك.

**ثبات الاستبانة:**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها، لو تم إعادة توزيعها مرة أخرى، بالظروف والشروط نفسها، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرو نباخ لمعرفة الاتساق الداخلي، وكانت النتيجة كما هي مبينة بالجدول (4).

*جدول (4)*

*تحليل الصلاحية والموثوقية لأداة الدراسة.*

| | Cronbach's A | rho_A | C R | (AVE) |
|---|---|---|---|---|
| | معامل الثبات الفا كرونباخ | معامل التجانس | درجة معامل الثقة | متوسط التباين المفسر |
| مدى المؤشر | أكبر من 0.70 | أكبر من 0.70 | أكبر من 0.70 | أكبر من 0.50 |
| الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية | 0.940 | 0.959 | 0.946 | 0.319 |
| الاستثمار في برامج الدراسات العليا | 0.831 | 0.888 | 0.861 | 0.453 |
| الاستثمار في ممتلكات الجامعة | 0.924 | 0.937 | 0.934 | 0.464 |
| الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي | 0.763 | 0.824 | 0.796 | 0.336 |
| الاستثمار من خلال البحث العلمي | 0.943 | 0.947 | 0.952 | 0.688 |
| تمويل الأنشطة الجامعية | 0.921 | 0.966 | 0.903 | 0.409 |
| الاستبانة الكلية | 0.943 | | | |

يبين الجدول (4) مؤشرات الموثوقية والصلاحية للمتغيرات الكامنة المعبرة عن مجالات الدراسة وأبعادها التي تقريبا في مجملها قد تجاوزت الحدود الدنيا لمدى كل مؤشر، حيث نلاحظ أن معامل الثبات قد تجاوز الحد الأدنى (0.70) لجميع الأبعاد مما يدل على أن مقياس أداة الدراسة يتمتع بمستويات ثبات مقبولة لأغراض البحث العلمي، وكذلك الحال بالنسبة لمعامل التجانس فقد تجاوز الحد الأدنى (0.70) مما يدل على أن المتغيرات المقاسة لكل بعد متجانسة مع المتغير الكامن الذي تقيسه والممثل لها، كما أن معامل الثقة أيضا تجاوز الحد الأدنى (0.70) مما يعني أن جميع المتغيرات الكامنة الداخلة في نموذج الدراسة قد مثلت المتغيرات المقاسة المكونة لها بدرجة عالية، وأخيرا متوسط التباين المفسر والذي كان ضمن المدى (> 0.50) المسموح فقط لمجال (الاستثمار من خلال البحث العلمي) أو يقترب منها لمجالات (الاستثمار في برامج الدراسات العليا) و(الاستثمار في ممتلكات الجامعة) مما يدل على أن المتغيرات المقاسة لكل متغير كامن تفسر معظم التباين له بينما كانت اقل من المدى المسموح به لبقية المجالات، وبناء على ما سبق، فقد أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية جاهزة للاستخدام بجميع محاورها ومجالاتها والتعديلات التي تم تنفيذها على مستوي المجالات، من تعديل، إضافة، استبعاد.

**الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

تم الاستعانة بالحزمة الإحصائية SPSS 24, SmartPls3 لتفريغ البيانات الميدانية وتحليلها وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية (الخصائص الشخصية).

2- تحليل الصلاحية والموثوقية.

3- التحليل الوصفي للاستجابة اعتمادا على مقياس أداة الدراسة وبحسب (المتوسطات الحسابية المرجحة للفقرات والأبعاد والمحاور – الأهمية النسبية لمتوسطات المقياس – معامل الاختلاف–معامل الالتواء– معامل التفلطح)

4- اختبار كالمجروف سمرنوف.

5- التحليل الاستدلالي للاستجابة (اختبار الإشارة عند وسيط فرضي).

6- أسلوب نماذج المعادلات البنائية (SEM) (نمذجة المتغيرات الكامنة Latent Variables Model) لمعرفة ملاءمة النموذج النظري (ملاءمة أداة الدراسة) واختبار الفرضيات.

7- اختبار العامل التوكيدي.

## تحليل النتائج ومناقشتها

### تحليل الاستجابة لفقرات مجالات الدراسة وأبعادها:

قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية، والأهمية النسبية ومعامل الاختلاف، لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة ومحاورها، كما تم تحديد مستوى الاستجابة على جميع فقرات الأداة، وفقا لمؤشرات المتوسط الحسابي والاهمية النسبية وفق مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح بالجدول الآتي.

***جدول (5)***

***درجة مستوى المتوسط الحسابي والوزن النسبي بمقياس ليكرت الخماسي.***

| الدرجة | المتوسط الحسابي | | الوزن النسبي | |
|---|---|---|---|---|
| | من | إلى | من | إلى |
| منعدم | 1 | 1.80 | %20 | %36 |
| منخفض | 1.81 | 2.60 | %36.2 | %52 |
| متوسط | 2.61 | 3.40 | %52.2 | %68 |
| عال | 3.41 | 4.20 | %68.2 | %84 |
| عال جداً | 4.21 | 5 | %84.2 | %100 |

يعرض جدول (5) خمسة مستويات للاستبانة هي: (منعدم، منخفض، متوسط، عال، عال جداً) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة مستوى المتوسط الحسابي والوزن النسبي وتم تحديد بداية كل مستوى ونهايته كمحك للحكم على الفقرات.

**وصف إجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم للمتغير المستقل الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية:**

***جدول (6)***

***المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية ومعامل الاختلاف لمحور المتغير المستقل (الاستثمار في الجامعات الحكومية).***

| | المجالات | المتوسط | الأهمية النسبية | معامل الاختلاف | مستوى الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الاستثمار في ممتلكات الجامعة | 1.64 | 32.8% | 34% | منعدم | 3 |
| 2 | الاستثمار من خلال البحث العلمي | 1.63 | 32.6% | 45% | منعدم | 4 |
| 3 | الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي | 02.6 | %052. | 23% | منخفض | 1 |
| 4 | الاستثمار في برامج الدراسات العليا | 2.56 | 51.2% | 27% | منخفض | 2 |
| | الاستثمار في الجامعات الحكومية | 2.11 | 42.2% | 24% | منخفض | |

يبين جدول (6) قيمة متوسطات الاستجابة لأفراد العينة وفقا مقياس أداة الدراسة على فقرات محور المتغير المستقل (الاستثمار في الجامعات الحكومية)، وقيمة الأهمية النسبية ومعامل الاختلاف الذي نلاحظ مستويات موافقة تراوحت ما بين منخفضة إلى منعدمة بمتوسط استجابة بين (2.60-1.63)، وأهمية نسبية ما بين (52.0%-32.6%)، حيث كان أعلى متوسط استجابة للمجال الثالث وهو: (الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي) بمتوسط (2.60)، وأهمية نسبية (52.0%) ومعامل اختلاف (23%)، وتشير هذه القيمة إلى مستوى موافقة منخفض لافراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

فيما حصلت المجال الثاني وهو: (الاستثمار من خلال البحث العلمي)، على أدني مستوى استجابة بأهمية نسبية (32.6%) ومعامل اختلاف (45%) وبمستوى موافقة منعدمة.

وعمومًا نلاحظ أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور التابع المستقل (الاستثمار في الجامعات الحكومية)، بلغ (2.11)، بأهمية نسبية (42.2%) تقريبا، ومعامل اختلاف (24%)، وبمستوى موافقة منخفضا.

**وصف إجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم للمتغير التابع تمويل أنشطة الجامعة في الجامعات اليمنية الحكومية:**

*جدول (7)*

*المؤشرات الاحصائية لمحور تمويل أنشطة الجامعة*

| | المؤشرات الوصفية | | | اختبار الإشارة عند وسيط فرضي =3 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفقرة | المتوسط | الأهمية النسبية | معامل الاختلاف | مستوى الموافقة | متوسط وأقل | اعلى من المتوسط | مستوى الدلالة |
| تمويل المؤتمرات العلمية والتكنولوجيا السنوية التي تقيمها الجامعة | 3.78 | 76% | 21% | عالي | 44 | 103 | 0.00 |
| تمويل برامج الدراسات العليا (تدريس – وسائل تعليمية حديثة – تأثيث قاعات – مناقشات وتحكيم) | 3.69 | 74% | 24% | عالي | 45 | 102 | 0. 00 |
| تمويل العيادات الخارجية لطب الأسنان: (توفير كراسي أسنان حديثة– مواد طبية – أدوات صحية) | 3.85 | 77% | 22% | عالي | 39 | 108 | 0. 00 |
| تمويل إقامة الورش العلمية لتوصيف مقررات البرامج الجديدة في الدراسات العليا وتطوير وتحديث البرامج القديمة | 3.81 | 76% | 24% | عالي | 38 | 109 | 0. 00 |
| تمويل معامل الكليات المعملية (مواد كيميائية – أدوات ومعدات وأجهزة معملية) | 3.73 | 75% | 25% | عالي | 45 | 102 | 0. 00 |
| تمويل الصناديق التي تقدم خدمات للموظفين وأعضاء هيئة التدريس وكذا الطلاب بالجامعة (صندوق التكافل الاجتماعي – صندوق الرعاية الصيحة) | 3.79 | 76% | 25% | عالي | 46 | 101 | 0. 00 |
| توفير المعدات التشغيلية في ظل انقطاع الكهرباء (محروقات زيوت ومياه) | 3.85 | 77% | 23% | عالي | 46 | 101 | 0. 00 |
| توفير وتشغيل الأنترنت ووسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي | 3.51 | 70% | 30% | عالي | 68 | 78 | 0. 00 |
| دعم الأنشطة اللاصفية لطلاب الجامعة | 3.45 | 69% | 28% | متوسط | 75 | 71 | 0. 00 |
| دعم المشاركات الخارجية السنوية | 3.18 | 64% | 34% | متوسط | 90 | 57 | 0.16 |
| دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية | 3.39 | 68% | 27% | متوسط | 84 | 63 | 0.00 |
| توفير قواعد بيانات تحتوي على أحدث الرسائل العلمية. | 2.64 | 53% | 50% | منخفض | 103 | 44 | 0.00 |
| الاشتراك في المواقع البحثية الشهيرة لمواكبة كل جديد | 2.48 | 50% | 55% | منخفض | 107 | 40 | 0.00 |
| تجهيز مركز الأبحاث بالمعدات والتقنيات والرسائل الحديثة لأجراء البحوث العلمية | 2.43 | 49% | 58% | منخفض | 107 | 40 | 0.00 |
| تمويل ودعم المجلات العلمية المحكمة، المنشورات العلمية. | 2.54 | 51% | 53% | منخفض | 105 | 42 | 0.00 |
| تمويل أنشطة الجامعة | 3.21 | 64% | | متوسط | | | |

يبين جدول (7) متوسطات الاستجابة لأفراد العينة بحسب مقياس أداة الدراسة على فقرات المحور المتغير التابع (تمويل أنشطة الجامعة)، والأهمية النسبية ومعامل الاختلاف الذي نلاحظ مستويات موافقة تباينت بين

المستوى العالي والمتوسط والمنخفض بمتوسط استجابة بين (3.85-2.43)، وأهمية نسبية ما بين (77%-49%)، حيث كان أعلى متوسط استجابة للفقرة (3) التي تنص على: " تمويل العيادات الخارجية لطب الأسنان (توفير كراسي أسنان حديثة- مواد طبية – أدوات صحية)"، بمتوسط (3.85)، وأهمية نسبية (77%)، ومعامل اختلاف (22%) بمستوى موافقة عالي.

فيما حصلت الفقرة (14) التي تنص على: "تجهيز مركز الأبحاث بالمعدات والتقنيات والرسائل الحديثة لإجراء البحوث العلمية"، على أدنى مستوى استجابة بمتوسط حسابي (2.43)، وأهمية نسبية (49%)، ومعامل اختلاف (58%)، وبمستوى موافقة منخفض تقريبا.

وعموما فإن الدرجة الكلية بحسب متوسط الاستجابة (3.21)، بأهمية نسبية (64%) تقريبا وبمستوى موافقة متوسط، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن واقع تمويل أنشطة الجامعة في جامعة تعز متوسط.

**اختبار الفرضيات**

**الفرضية الرئيسية**

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على: "لا يوجد دور للاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل الأنشطة الجامعية في جامعة تعز". ولاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل النمذجة البنائية

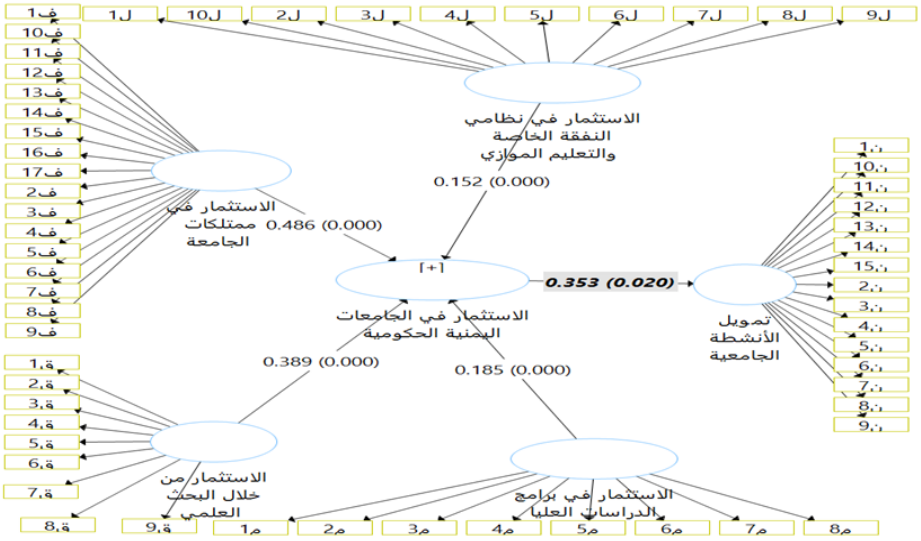


**شكل (2) نموذج تحليل المسار للعلاقة السببية بين محاور الدراسة.**

يبين شكل (2) النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة والذي يوضح العلاقة بين مجالات الاستثمار في الجامعات الحكومية اليمنية كمتغير مستقل ومجال تمويل الأنشطة الجامعية كمتغير تابع، والجدول التالي يوضح مؤشرات جودة النموذج البنائي لطبيعة العلاقة بين كلا المتغيرين.

*جدول (8)*

*مؤشرات حسن المطابقة لنموذج تحليل المسار للعلاقة بين محاور الدراسة.*

| المؤشر | مدى المؤشر | | | | قيمة المؤشر |
|---|---|---|---|---|---|
| $Q^2$ | أكبر من الصفر | | | | 0.029 |
| SRMR | 0–1 | | | | 0.129 |
| GOF | 0–1 | | | | 0.235 |
| $R^2$ | ضعيف | متوسط | عالي | | 0.124 |
| | 0.19–0.33 | 0.33–67 | اكبر من 0.67 | | |
| $f^2$ | لا يوجد أثر | أثر ضعيف | أثر متوسط | أثر عالي | 0.142 |
| | أقل من 0.02 | 0.02–0.15 | 0.15–0.35 | أعلى من 0.35 | |

يبين جدول (8) مدى مؤشرات مطابقة نماذج المتغيرات الكامنة المتمثلة في مؤشر إحصائه $Q^2$ ويقيس هذا المؤشر القدرة التنبؤية للنموذج كما يستخدم مؤشر GOF (مطابقة النموذج) لقياس مدى الاعتمادية على النموذج البنائي للدراسة في تفسير العلاقات السببية كما يوضح المؤشر SRMR (جذر متوسط مربعات الخطأ المعياري) القدرة التفسيرية للنموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وأخيرا مؤشر $R^2$ (معامل التحديد) وهو مربع معامل الارتباط ويقيس نسبة التغير في المتغير التابع الذي يحدده التغير في المتغير المستقل، كما يعبر $f^2$ (حجم الأثر) التأثير النسبي للمتغير الكامن الخارجي (المتغير المستقل) على المتغير الكامن الداخلي (المتغير التابع) بواسطة متوسط التغير في معامل التحديد (عبد الرزاق، 2019: 117)، حيث نلاحظ أن المؤشرات الرئيسية لمطابقة النموذج العام المفترض مع البيانات الميدانية للدراسة المعتمد على الفرضية الرئيسية قد حققت مستويات القبول المطلوبة حيث كانت جميع قيم المؤشرات ضمن المدى المقبول، مما يدل على مستوى تطابق مقبول ويحقق إمكانية الاعتماد على النموذج المفترض في تفسير العلاقات بين أبعاد ومحاور الدراسة واختبار الفرضيات.

*جدول (9)*

***مؤشرات العلاقة السببية بين المتغير المستقل (الاستثمار في الجامعات الحكومية) والمتغير التابع (تمويل الأنشطة الجامعية) بحسب مخرجات نموذج تحليل المسار.***

| النموذج الرئيس العام | معامل المسار | متوسط معامل المسار | الانحراف المعياري | T | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية -> تمويل الأنشطة الجامعية | 0.353 | 0.370 | 0.125 | 2.815 | 0.005 |

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (9) المعتمد على الفرضية الرئيسية نلاحظ أن معامل المسار بين مجال (الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية) كمتغير مستقل، ومجال (تمويل الأنشطة الجامعية) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.353، بينما حجم الأثر الذي يخلفه المتغير

المستقل على المتغير التابع $F^2$ يعد ضعيفا إلى حد ما 0.142 وتشير قيمة معامل التحديد $R^2$ إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 12.4 % من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها، كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد دور للاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية لتمويل الأنشطة الجامعية.

**الفرضية الفرعية الأولى:**

تنص الفرضية الفرعية الأولى للدراسة على: "لا يوجد دور للاستثمار في ممتلكات الجامعة في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز".

***جدول (10)***

***مؤشرات العلاقة السببية بين مجال (الاستثمار في ممتلكات الجامعة) والمتغير التابع (تمويل الأنشطة الجامعية) بحسب مخرجات نموذج تحليل المسار.***

| النموذج الفرعي الأول | معامل المسار | متوسط معامل المسار | الانحراف المعياري | T | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار في ممتلكات الجامعة –> تمويل الأنشطة الجامعية | 0.301 | 0.297 | 0.210 | 1.432 | 0.153 |

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (10) المعتمد على الفرضية الفرعية الأولى نلاحظ أن معامل المسار بين مجال (الاستثمار في ممتلكات الجامعة) كأحد أبعاد مجالات (الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية) كمتغير مستقل، ومجال (تمويل الأنشطة الجامعية) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.301، بينما حجم الأثر $F^2$ الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع يعد ضعيفا جدا 0.099 وتشير قيمة معامل التحديد $R^2$ إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 9% من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد دور للاستثمار في ممتلكات الجامعة لتمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

تنص الفرعية الثانية للدراسة على: لا يوجد دور للاستثمار من خلال البحث العلمي في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز.

***جدول (11)***

***مؤشرات العلاقة السببية بين مجال (الاستثمار من خلال البحث العلمي) والمتغير التابع (تمويل الأنشطة الجامعية) بحسب مخرجات نموذج تحليل المسار***

| النموذج الفرعي الثاني | معامل المسار | متوسط معامل المسار | الانحراف المعياري | T | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار من خلال البحث العلمي –> تمويل الأنشطة الجامعية | 0.332 | 0.358 | 0.109 | 3.062 | 0.002 |

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (11) المعتمد على الفرضية الفرعية الثانية نلاحظ أن معامل المسار بين مجال (الاستثمار من خلال البحث العلمي) كأحد أبعاد مجالات (الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية) كمتغير مستقل، ومجال (تمويل الأنشطة الجامعية) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.332، بينما حجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع يعد ضعيفا جدا 0.124 وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 11 % من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد دور للاستثمار من خلال البحث العلمي في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز.

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

تنص الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة: "لا يوجد دور للاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي لتمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز".

***جدول (12)***

***مؤشرات العلاقة السببية بين مجال (الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي) والمتغير التابع (تمويل الأنشطة الجامعية) بحسب مخرجات نموذج تحليل المسار***

| النموذج الفرعي الثالث | معامل المسار | متوسط معامل المسار | الانحراف المعياري | T | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي –> تمويل الأنشطة الجامعية | 0.398 | 0.256 | 0.375 | 1.061 | 0.289 |

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (12) المعتمد على الفرضية الفرعية الثالثة نلاحظ أن معامل المسار بين مجال (الاستثمار نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي) كأحد أبعاد مجالات (الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية) كمتغير مستقل، ومجال (تمويل الأنشطة الجامعية) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.398، بينما حجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع يعد ضعيفا جدا 0.188 وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس

أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 16 % من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسا كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد دور للاستثمار في نظامي التعليم النفقة الخاصة والتعليم الموازي في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز.

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

تنص الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة على: "لا يوجد دور للاستثمار في برامج الدراسات العليا لتمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز".

***جدول (13)***

***مؤشرات العلاقة السببية بين مجال (الاستثمار في برامج الدراسات العليا) والمتغير التابع (تمويل الأنشطة الجامعية) بحسب مخرجات نموذج تحليل المسار.***

| النموذج الفرعي الرابع | معامل المسار | متوسط معامل المسار | الانحراف المعياري | T | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار في برامج الدراسات العليا –> تمويل الأنشطة الجامعية | 0.381 | 0.422 | 0.093 | 4.094 | 0.000 |

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (13) المعتمد على الفرضية الفرعية الرابعة نلاحظ أن معامل المسار بين مجال (الاستثمار في برامج الدراسات العليا) كأحد أبعاد مجالات (الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية) كمتغير مستقل، ومجال (تمويل الأنشطة الجامعية) كمتغير تابع إيجابي ومتوسط من حيث القوة 0.381، بينما حجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع يعد ضعيفا جدا 0.170 وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 15% من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسا كما أن علاقة الأثر بين المتغيرين المستقل والتابع ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه: لا يوجد دور للاستثمار في برامج الدراسات العليا في تمويل الأنشطة الجامعية بجامعة تعز.

**النتائج الوصفية للدراسة:**

**النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة:**

أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب آراء المبحوثين مجموعة من النتائج، وهي كما يلي:

- أن مستوى الاستثمار في الجامعات الحكومية (جامعة تعز) جاء منخفضًا في جميع أبعاده (ممتلكات الجامعة، البحث العلمي، النفقة الخاصة والتعليم الموازي، برامج الدراسات العليا).

- جاء الاستثمار في نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي في المرتبة الأولى (متوسط = 2.60، موافقة منخفضة)، يليه الاستثمار في برامج الدراسات العليا، ثم الاستثمار في ممتلكات الجامعة، وأخيرًا الاستثمار من خلال البحث العلمي. أن تمويل الأنشطة الجامعية في جامعة تعز عند مستوى متوسط.

**نتائج الفرضيات:**

أظهرت النمذجة البنائية وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الاستثمار في الجامعات الحكومية وتمويل الأنشطة الجامعية (معامل المسار = 0.353، T=2.815، p<0.05)، مما أدى إلى رفض الفرضية الرئيسة التي تنفي وجود دور للاستثمار.

وعلى مستوى الابعاد الفرعية:

- الاستثمار في ممتلكات الجامعة: لم يظهر أثر دال، وهو ما يتفق مع الأدبيات التي تشير إلى ضعف استغلال الجامعات لممتلكاتها بسبب القيود القانونية والإدارية.
- الاستثمار من خلال البحث العلمي: ظهر أثر دال، مما يعزز ما ورد في الدراسات التي تؤكد أن البحث العلمي يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للتمويل إذا تم ربطه بالشراكات المجتمعية والقطاع الخاص.
- الاستثمار في النفقة الخاصة والتعليم الموازي: لم يظهر أثر دال، وهو ما يعكس الانتقادات الموجهة لهذا النظام في الأدبيات، حيث يُنظر إليه كحل مؤقت لا يحقق استدامة مالية.
- الاستثمار في برامج الدراسات العليا: ظهر أثر دال، وهو ما يتفق مع الأدبيات التي تؤكد أن برامج الدراسات العليا تمثل مجالًا واعدًا للاستثمار إذا تم توسيعها وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

**التوصيات:**

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يوصي الباحث بالآتي:

- تطبيق الاستثمار في: (ممتلكات الجامعة – البحث العلمي – نظامي النفقة الخاصة والتعليم الموازي) جامعة تعز.
- تشغيل ورش ومخارط كلية الهندسة بالشراكة مع القطاع الخاص، واستغلال المساحات الشاسعة للجامعة.
- إقامة محلات تجارية على أسوار الجامعة المطلة على الشارع العام وتأجيرها، وإنشاء مستشفى جامعي لخدمة منتسبي الجامعة والمجتمع، وإنشاء خدمات ترفيهية بالأراضي التابعة للجامعة، بالإضافة إلى إنشاء مركز الدراسات القانونية والمحاماة لخدمة المجتمع.
- تفعيل مراكز الأبحاث العلمية في الجامعة وإشراكها مع مؤسسات المجتمع المحلي، وإنشاء الكراسي العلمية البحثية بتمويل من الشركات الإنتاجية.
- توجيه البحوث والدراسات إلى حل المشكلات التي تواجه المجتمع بمختلف قطاعاته وفقا للبرتوكولات والاتفاقيات، وعمل عقود مع المنظمات المحلية والدولية لعمل الدراسات والبحوث وتنفيذ البرامج التدريبية التي تقوم بها تلك المنظمات، وإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي ورعاية وتمويل من قبل داعمين محليين وإقليميين.

- فتح تخصصات نوعية، وتطبيق نظام (الوقف الجامعي) من خلال فتح حساب الوقف التعليم الجامعي.
- فتح المجال للطلبة الراغبين بالدراسة عن بعد، وتخصيص كراسي تعليمية في النظامين بأسماء مموليها، وفرض غرامات مالية على الطلبة في حالة مخالفتهم للأنظمة واللوائح الجامعية، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات للنظامين: (الموازي والنفقة الخاصة).
- توسيع الدراسات العليا لتشمل جميع الكليات وفتح تخصصات نوعية لتلبي احتياجات سوق العمل، وإعادة النظر في التشريعات واللوائح بما يتواكب وظروف المرحلة.
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتأهيل كوادره، وفتح مسارات التعليم عن بعد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- العمل على تنفيذ ما ورد باللائحة المالية الموحدة الخاصة بالموارد الاستثمارية التي أصدرتها جامعة تعز.

**الدراسات المستقبلية:**

في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

- تصور مقترح لتطبيق الجامعة الاستثمارية المنتجة.
- مبررات تطبيق الجامعة الاستثمارية المنتجة.
- معوقات تطبيق الجامعة الاستثمارية المنتجة.
- أهمية استقلال الجامعة اليمنية ماليا وإداريا.

**المراجع:**


الاغبري، بدر. (2007). *"قضايا ومشكلات التعليم في اليمن"* . دار الكتاب الجامعي، صنعاء.

باطويح، محمد. وبامخرمة، أحمد. (2010). "الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الاسلامية صيغة تمويلية مقترحة"، *مجلة العلوم الإدارية*، جامعة عدن، السنة الأولى (1).

البغدادي، منار. (1998). *السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

بليغ، شفيق. (1999). "الملامح الاساسية لتطوير التعليم الجامعي في مصر"، *مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل جامعة القاهرة*، مصر، 22-24 مايو.

البيلاوي، حسن. (2000). "خصخصة التعليم العالي العربي في القرن الحادي والعشرين: التحديات والاستجابات"، *المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية جامعة السلطان قابوس*، مسقط، عمان.

حاجب، عبدالرحمن. (2014). التخطيط الاستراتيجي وتطوير الأداء المؤسسي: دراسة حالة جامعة تعز (*رسالة ماجستير غير منشورة*). جامعة صنعاء، اليمن.

حامد، نجوى. وعبدالله، عبدالرحمن. (2020). "المؤسسات التعليمية في ظل التعليم المنتج (جامعة إفريقيا العالمية نموذجاً)"، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، جامعة افريقيا العالمية، 16.

الحبيشي، صفاء، والعمري، عائشة. (2009). *دليل الجودة والاعتماد الأكاديمي بكليات التربية*. صنعاء: دار الشوكاني للطباعة والنشر.

خشافة، إبراهيم. (2021). "أنموذج مقترح لإنشاء كلية تربية منتجة بالجمهورية اليمنية"، [*رسالة دكتورة*] غير منشورة، كلية التربية، جامعة تعز.

الخطيب، أحمد. (2003). *البحث العلمي والتعليم العالي*. القاهرة: دار المسيرة.

الزهراني، عبدالواحد. (2021). "تصور مقترح للتغلب على تحديات الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات مفهوم الجامعة المنتجة"، *مجلة التربية*، جامعة الازهر، (191)، مصر.

السريحي، تيسير. (2019). "أنموذج مقترح لتطوير أداء جامعة إب في ضوء الجامعة المنتجة"، [*رسالة ماجستير*] غير منشورة، جامعة إب.

الشربيني، فهمي. (2009). "طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات"، *مجلة المعرفة*، 1(177)، ص4-20.

صالح، إبراهيم. (2017). *"مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية"*، كلية التربية جامعة عين شمس، 41 (15).

صبري، فاطمة. (2007). *الوصول إلى الجامعة المنتجة: استراتيجية لتقليل النفقات وزيادة الإنتاجية*. الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع.

الصلوي، محمود. (2021). "تبني جامعة البيضاء أنموذج الجامعة المنتجة لتنويع وتنمية مصادر التمويل وتطوير خدماتها وتعزيز استدامتها"، *مجلة جامعة البيضاء*، عدد خاص للمؤتمر العلمي الثاني 3(2).

الطاوس، غريب. علي، دشة. وتقرارت، يزيد. (2019). "تبني نموذج الجامعات المنتجة كآلية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي"، *مجلة الدراسات الاقتصادية وإدارة الاعمال*، جامعة الجزائر، 4(3)، 2570- 2602.

العتيبي، نور. (2022). "دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة". *المجلة العلمية*، إدارة البحوث والنشر العلمي، جامعة أسيوط، 38(3).

علي، رشيد. (2021). "الوضع المالي للجامعات اليمنية الحكومية في ظل الأزمات دراسة حالة جامعة تعز"، [*رسالة ماجستير*] غير منشورة، مركز الدراسات العليا، جامعة تعز.

الغامدي، منال. (2020). "تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة"، *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، جامعة ام القرى-السعودية، 29(1)، 703-729.

الفردان، هاني. (2005). "الجامعة المنتجة"، صحيفة الوسط البحرينية، البحرين، (960).

الكعبي، نعمة. (2018)، "رؤيه معاصرة في تبني مفهوم الجامعة المنتجة في بيئة مجتمع المعرفه"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع، العراق.

محمد، أمين. (2021). "الحاضنة البحثية كمقترح لتوجية البحث العلمي في الجامعات اليمنية لخدمة المجتمع"، *مجلة كلية التربية جامعة الإسماعيلية*، يناير(49).

مخيبر، سراب. (2021)، "بناء أنموذج الجامعة المنتجة"، *مجلة كلية التربية*، الجامعة المستنصرية، العراق، (1).

المرشد، سلطان. (2016). "ملائمة التدريب لمتطلبات العمل في الجامعات الناشئة: دراسة حالة جامعة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس، (2)، 301- 330.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2008). الاستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي. تونس.

المومني، ماهر. (2011). "التمويل في الجامعات الاردنية الحكومية ومقترحات في تحقيق التمويل الذاتي"، [*رسالة دكتوراة غير منشورة*)، جامعة اليرموك، الأردن.

الهرباوي، فاطمة. (2020). "الجامعات المنتجة تجارب وتوجهات عالمية وإقليمية: دراسة تحليلية"، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، وزارة التعليم العالي الأردنية، 4(46)، 117-135.